

الرقابة الصحية على المشاغل النسائية في المملكة العربية السعودية بدرية بنت سعود البشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(قدم للنشر في 1439/07/03 هـ، وقبل للنشر في 1439/09/14 هـ)

ملخص البحث: أودع الله سبحانه وتعالى في النفس البشرية حب التجميل والزينة، وفاقت النساء الرجال في ذلك نظراً لطبيعتهم وما جبلن عليه من حب للتزين والبحث عن مظهره. ولهذا الرغبة والبحث الحثيث أصبحت التجارة في التجميل رابحة وتنافس المستثمرون في هذا المجال، وأنشئت المشاغل النسائية التي تقدم ما توصل إليه المهتمون بهذا المجال من أمور الزينة، وبالغ بعض المستثمرين في جلب وسائل الزينة حتى أدخلوا أموراً ليست من اختصاص المشاغل فأدخلوا أجهزة الليزر وتنظيف البشرة ومعالجات طبية التي هي من اختصاص المراكز الصحية. لهذا كثفت الدولة الرقابة على هذه الجهات وأدرجت قوائم المخالفات وأقرت العقوبات. إضافة إلى ذلك اهتمت بالجانب التوعوي والتثقيفي للمجتمع، فأصدرت عدداً من الإعلانات عن منتجات تجميل تشكل ضرراً على الناس. وقد جاء هذا البحث مسهماً في تتبع المخالفات التي تقع في المشاغل النسائية، والتعرف على الجهود التي تقوم بها الدولة للتصدي لها.

كلمات مفتاحية: الرقابة، المشاغل النسائية.

Health Control on Women's Beauty Shops in Saudi Arabia

Badriah Saud Albshr
Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

(Received 20/03/2018, accepted 29/05/2018)

Abstract: Allah has endowed the human soul with the love of beauty and makeup, and this kind of love is more evident in women than in men because of their nature and their interest in beauty. As a result of this strong desire and active quest for beauty, cosmetic business became profitable and many investors have competed in this field. In addition, many women's beauty shops were established to offer the state-of-the-art cosmetic products manufactured by experts in this field. The importing of beauty products have been exaggerated by some investors as they introduced things that do not fall within their specialties such as laser and skin-care devices as well as medical treatments which lie within the scope of healthcare centers. Thus, the government has worked intensively to monitor women's beauty shops, and issued a list of requirements to operate these shops and established penalties if violated. Moreover, the government worked on raising awareness and educating the community by announcing several warnings of non-compliant cosmetic products which are harmful to people. This research aims to track the violations at women's beauty shops and investigate the efforts exerted by the government to prevent them.

Keywords: Control; Beauty shops.



DOI: 10.12816/0052869

(* Corresponding Author:

Associate Professor, Higher Institute Dawah and Ihtisab,
Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, P.O. Box
85340, Postal Code: 11691, Riyadh, Kingdom of Saudi
Arabia.

e-mail: Dr_bsb2001@hotmail.com

(* للمراسلة:

أستاذ مشارك، قسم الحسبة والرقابة بالمعهد العالي للدعوة
والإحتساب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص.ب:
85340. الرمز البريدي: 11691، الرياض، المملكة العربية
السعودية.

والاحترام كما تستملحون الشامة لئلا تحتقروا في أعين العوام والكفار فيزدريكم أهل الجهل والضلال، فيندب تنظيف نحو الثوب والعمامة والبدن وتحسينها لكن بلا مبالغة ولا مبالاة ولا إعجاب (المنائوي، 1356هـ، ج: 2، ص: 555).

والمرأة بطبيعتها تفوق الرجل في حب الزينة والجمال والترف والظهور بالمظهر الحسن؛ لذا رخص لها في أمور من الزينة أكثر من الرجل، فهي في سعي دائم إلى تحصيل المزيد منها والتعرف على مستجداتها أينما كانت ومن جميع المصادر.

والله رحيم بعباده، ومن رحمته منع ما يضرهم ويؤذيهم، فلم يأمرهم إلا بما ينفعهم ولم ينههم إلا عن ما يضرهم، والعاقل البصير من يعي هذا ويلتزم به ويوفق إلى متابعتها، ويكون لديه من الوعي والإدراك ما يحفظ به نفسه ويدفع عنها الأذى.

وتلبية لهذه الرغبة الغريزية ظهرت لدينا المشاطات قديماً وما يسمى بالمشاغل النسائية أو الصالونات التجميلية حديثاً، والتي تعنى بالمرأة وتلبي احتياجاتها التجميلية على اختلافها. وتزايدت تهافت النساء عليها رغبة في الحصول على أجمل صور التزين، والتعرف على أحدث صيحات الموضة في مجال التجميل.

○ أهمية الموضوع وسبب اختياره:

انتشرت المشاغل النسائية بكثرة حتى إنه يكون في الشارع الواحد اثنان أو أكثر، كل منها يتسابق

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره، وبعد:

فطر الله سبحانه وتعالى النفس البشرية على حب التجميل والظهور بأحسن حال، فهي تبحث دائماً عن الجمال والزينة وترتاح له وتأنس به؛ لذا كان اهتمام الشريعة الإسلامية بهذا الجانب وعنايتها به مراعاة لهذه الغريزة. ولأن الله سبحانه وتعالى جميل يحب الجمال فقد أمر عباده بالتجميل وأخذ الزينة: { يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } (الأعراف: 31).

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يدخل الجنة مَنْ كان في قلبه مثقالُ ذرَّةٍ من كبر ». قال رجل: إنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قال صلى الله عليه وسلم: « إنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ: بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ » (مسلم، ص: 55، رقم الحديث 91).

وروى أبو الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ فَأَصْلِحُوا لِبَاسِكُمْ، وَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ حَتَّى تَكُونُوا شَامَةً فِي النَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَالتَّفَحُّشَ » (المستدرک، ج: 4، ص: 203، رقم

الحديث 7371، وقال صحيح الإسناد). قال المناوي: المراد: كونوا في أصلح زيٍّ وأحسن هيئة حتى تظهروا في الناس فيرونكم بالتوقير والإكرام

تمارسها المشاغل النسائية وبيانها.
2- الوقوف على الجهات التي تتولى أمر الرقابة على المشاغل النسائية في المملكة العربية السعودية، والإجراءات التي تتبعها لضبط هذه المخالفات ومعاينة أصحابها.

○ أهداف البحث:

1. بيان مشروعية عمل المرأة في التزيين النسائي.
2. التعرف على ضوابط الاتجار في تزيين النساء.
3. بيان مشروعية الرقابة على التزيين النسائي.
4. التعرف على جهود المملكة العربية السعودية في الرقابة على التزيين النسائي.

○ تساؤلات البحث:

1. ما مشروعية عمل المرأة في التزيين النسائي؟
2. ما ضوابط الاتجار في تزيين النساء؟
3. ما مشروعية الرقابة على التزيين النسائي؟
4. ما الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في الرقابة على المشاغل النسائية؟

○ منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي الناقص وهو: مايقوم على الاكتفاء ببعض جزئيات المسألة، وإجراء الدراسة عليها، بالتبع لما يعرض لها، والاستعانة بالملاحظة في هذه

لتقديم أفضل الخدمات محاولة لكسب النساء وتلبية احتياجاتهن من التزيين والتجميل . كما حرصت على تقديم كل ما هو جديد في عالم الجمال من مستحضرات وأجهزة؛ فوفرت المستحضرات المستوردة على اختلاف أنواعها، وتجاوزت حتى صنعت خلطات وكريمات معدة من قبل عاملاتها مما هو مصرح استخدامه وما هو غير المصرح.

ولكون هذه الصالونات تتعامل مع نواحي صحية وأمور طبية لذا كان لزاماً على الجهات المسؤولة أن تضع لها شروطاً وضوابط حتى لا تضر مرتاداتها ولا تنشر أوبئة وأمراضاً أو تقع في أخطاء صحية تؤثر على المرأة وقد يكون بعضها مزمناً.

وعلى الرغم من الرقابة المفروضة عليها والمتابعة الدائمة لها، إلا أن بعض هذه الصالونات التجميلية لازالت بيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة، إضافة إلى تراجع مستويات النظافة في كثير منها إلى أدنى المستويات، مما يشكل بيئة خطيرة لمرتاداتها واللاتي يفدن إليها بالعشرات بصفة يومية.

لذا كان هذا البحث في الرقابة على هذه المشاغل في المملكة العربية السعودية إسهاماً من الباحثة في تتبع هذه المخالفات والوقوف على الجهات المعنية بها وجهودهم في هذا المجال.

فكان من أسباب اختيار الموضوع:

1 - التعرف على المخالفات الصحية التي

المبحث الأول

مشروعية عمل المرأة في التزيين النسائي

كانت النساء منذ القدم يستعن بنساء يمتهن هذه المهنة كما ورد في حديث لأبنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه في قصة ماشطة بنت فرعون مما يدل على وجود المشطة منذ القدم وقبل عصر نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، قال ابن عباس رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُسْرِيَ فِي فِيهَا، أَتَتْ عَلِيَّ رَائِحَةً طَيِّبَةً، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ رَائِحَةُ مَاشِطَةِ ابْنَةِ فِرْعَوْنَ وَأَوْلَادِهَا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهَا؟ قَالَ: بَيْنَا هِيَ تُمَشِّطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ سَقَطَتْ الْمُدْرَى مِنْ يَدَيْهَا، فَقَالَتْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَقَالَتْ لَهَا ابْنَةُ فِرْعَوْنَ: أَبِي؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ رَبِّي وَرَبُّ أَبِيكَ اللَّهُ... إلى آخر الحديث) (المسند ج: 5، ص: 30 رقم الحديث 2821، وقال الأرنؤوط: إسناده حسن).

وفي عصر النبوة المحمدية أيضا كانت النساء يستعن بمن تجملهن وتعتنى بهن وتضع لهن الخضاب وأنواع الزينة المباحة في الوجه والشعر، لاسيما في ليلة زفافهن، وكانت تدعى قديما (المشاطة أو المشطة)، وكانت أمهات المؤمنين مثلهن مثل بقية النساء في ذلك على مرأى ومسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد عنه أنه نهاهن أو منعهن منه، مما يؤكد

الجزئيات المختارة، وذلك لإصدار أحكام عامة تشمل جميع جزئيات المسألة التي لم تدخل تحت الدراسة. (الربيع، 1433 هـ، ج: 1، ص: 179).

○ الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي لم أجد سوى بحثاً ميدانياً لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان (الاحتساب على مخالفات المشاغل النسائية) لفاطمة عبدالرحيم الزهراني (1436 / 1437 هـ)؛ تحدث فيه الباحثة عن أنواع المخالفات الشرعية التي تقع في المشاغل وحكمها وكيفيه الاحتساب عليها. وقد ذكرت بعض المخالفات الصحية ضمن الأنواع. أما هذا البحث فيركز على المخالفات الصحية مفصلة، والجهات التي تراقب عليها وإجراءات الرقابة.

○ خطة البحث:

المبحث الأول: مشروعية عمل المرأة في التزيين النسائي.

المبحث الثاني: ضوابط الاتجار في تزيين النساء.

المبحث الثالث: مشروعية الرقابة على التزيين النسائي.

المبحث الرابع: جهات وإجراءات الرقابة على المشاغل النسائية في المملكة العربية السعودية.

خاتمة

فهارس.

جوازه في الشرع الإسلامي.

ج:9، ص:208).

وفي رواية عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنتُ أسمع الناسَ يذكرُون الحوضَ، ولم أسمع ذلك من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم. فلما كان يوماً من ذلك، والجاريةُ تُمسُطُّني. فسمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أيها الناسُ» فقلتُ للجاريةِ استأخري عني. قالت: إنما دعا الرجالَ ولم يدعُ النساءَ. فقلتُ: إني من الناس. فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «إني لكم فرطٌ على الحوض. فإياي! لا يأتينَّ أحدُكم فيذُبُّ عني كما يذُبُّ البعيرُ الضالُّ. فأقول فيم هذا؟ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول سُحْقاً». وفي روايةٍ: كانت أمُّ سلمةَ تحدثُ؛ أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول، على المنبر، وهي تُمسُطُّ «أيها الناسُ!» فقالت لماشطتها: كُفِّي رأسي، بنحوه. (مسلم، ص:1087، رقم الحديث 2295).

فكون أم المؤمنين تستعين بماشطة ولا تتحرج من أن تذكر ذلك فهذا دليل على جواز الأمر، وأنها لم تسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عنه أنه حرم اتخاذ الماشطات.

وعن شهر بن حوشب أن أسماء بنت يزيد بن السكن - إحدى نساء بني عبد الأشهل - دخل عليها يوماً فقربت إليه طعاماً فقال: لا أشتهيهِ. فقالت: إني قينت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جئته فدعوته لجلوتها، فجاء، فجلس

ومما يدل على ذلك ما ورد في قصة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: «تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم لست سنين، فقدمنا المدينة، فنزلنا في بني الحارث بن خزرج، فوعكت فتمزق شعري فوفى جيممة (فتمزق شعري بالزاي أي تقطع، فوفى أي كثر «جيممة» مجتمع شعر الناصية (ابن حجر، 1407هـ، ج:6، ص:265)، فأتتني أم رومان [أم عائشة نفسها]، وإني لفي أرجوحة، ومعني صواحب لي، فصرخت بي فأتيتها، لا أدري ما تريد بي فأخذت بيدي حتى أوقفنتني على باب الدار، وإني لأنهج حتى سكن بعض نفسي، ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهي ورأسي، ثم أدخلتني الدار، فإذا نسوة من الأنصار في البيت، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر، فأسلمتني إليهن، فأصلحن من شأني، فلم يرعني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى، فأسلمتني إليه، وأنا يومئذ بنت تسع سنين (البخاري، ج:4، ص:303، رقم الحديث 3894).

فقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (فأصلحن من شأني) تقصد أنهن نظفنها ومشطنها وجملنها لليلة زفافها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديثها يدل على أن هذا أمر متعارف عليه في ذلك الوقت ولا تثريب في ذلك. قال النووي رحمه الله: (فيه استحباب تنظيف العروس وتزينها لزوجها) (النووي، 1392هـ،

إلى جنبها... (الهيثمي، 1414هـ، ج:4، ص:50). منها:

ماورد للشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: إن زوجتي تعمل حلاقة للسيدات، من قص للشعر، وتجميل، وصباغ، وغير ذلك، وأنا بحاجة لهذا العمل، وهي كذلك؛ لأننا في حاجة إلى شيء من المال، فهل هذا العمل حلال، أم حرام؟

فأجاب: لا نعلم فيه بأساً إذا كان المأخوذ جائزاً، إذا مشطتهن، وكدت رؤوسهن وأخذت الشيء الزائد الذي ترى المرأة أخذه من أطراف عمايلها؛ للتحسين لا حرج في ذلك، ولكن لا يجوز أن تأخذ شيئاً من المرأة إلا بإذن الزوج، إذا كان الشيء له أهمية، فالمرأة ليس لها أن تأخذ من شعرها إلا وزوجها آذن، إلا إذا كان الشيء الخفيف اليسير الذي دعت الحاجة إلى أخذه، والغالب أن مثله لا يمنع الزوج كالأطراف اليسيرة، وما أشبه ذلك فلا حرج في ذلك، وهكذا مشطهن، تسنيع المشط المعتاد الذي ليس فيه تشبه بالكافرات، لم يزل الماشطات يمشطن للنساء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فالماشطة التي تعدل الرأس وتحسنه لا حرج في ذلك. موقع الشيخ (<http://www.binbaz.org.sa/noor/2190>) ولهذا كان لزاماً على من أرادت تزيين غيرها أن تلتزم بالضوابط الشرعية حتى لا تقع في المحظور وترتكب ما يخالف أوامر الله سبحانه وتعالى، فتقع عليها العقوبة الشديدة وهي الطرد

وذكر ابن عباس أن أم رعلة القشيرية وفدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني امرأة مقينة أقين النساء وأزينهن لأزواجهن فهل هو حوب فأثبط عنه؟ فقال لها يا أم رعلة قينهن وزينهن إذا كسدن (ابن حجر، 1415هـ، ج:8، ص:390).

وذكر ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة نقلاً عن الأكلبي أن بسرة بنت صفوان ابن نوفل ابنة عم ورقة بن نوفل كانت ماشطة تقين النساء بمكة (أي تزينهن) (ابن حجر، 1415هـ، ج:8، ص:51). وأورد في فتح الباري أن ابن سعد قال عن المرأة التي تُصرع أنها ماشطة خديجة -وهي أم زفر سعييرة الأسدية (ابن حجر 1407هـ، ج:10، ص:120).

وذكر ابن إسحاق: أن امرأة يقال لها أم غيلان مولاة لدوس، كانت تمشط النساء وتجهز العرائس (ابن كثير، 1412هـ، ج:3، ص:106). فهذه الروايات تدل على مشروعية عمل المرأة في مجال تزيين النساء، فقد كانت الماشطات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكن يزين أمهات المؤمنين، ولم يرد أنه أنكر عليهن ذلك أو منعهن منه.

وفي عصرنا الحاضر ومع التوسع في مجال التزيين وتعدد طرقه ووسائله؛ وردت عدة استفتاءات بخصوص هذا النوع من العمل

من رحمة الله.

المبحث الثاني

ضوابط الاتجار في تزيين النساء

كانت النساء من عهد النبوة يمتهن مهنة الماشطة ويتكسبن منها، وقد أقر عملهن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يرد أنه نهرهن ولا منعهن حتى عن نسائه مما يدل على جوازها. ولكن هذا العمل كغيره يجب أن لا يخالطه ما لا يرضي الله تعالى ولا يتجاوز فيه حدوده التي أقرها لعباده صيانة لهم .

ورد عن ابن سيرين أنه سأله رجل فقال: إن أمي كانت تمشط النساء، أتراني آكل من مالها؟ فقال: إن كانت تصلُ فلا (القرطبي، 1384 هـ، ج:5، ص:394) (أي إن كانت تستخدم الوصل لشعر النساء).

وذكر عن الإمام أحمد أن ماشطة سألته فقالت: إني أصل رأس المرأة بقرامل وأمشطها أفأحج منه؟ قال: لا، وكره كسبها (المرداوي، ج:1، ص:127).

وكانت الماشطة إلى عهد قريب ليس لها مكان مخصص للعمل بل تذهب للنساء في بيوتهن وتمر عليهن وتطرق الأبواب بصفة يومية تعرض خدماتها لهن (رزوق، 1994م، ص:343).

وفي عصرنا الحاضر كثرت محال التجميل وتعددت مجالاتها وأنواع الزينة فيها، وأقبلت النساء على مختلف أنواعها، وظهرت أنواع من

الزينة لم تكن معروفة سابقاً، ولهذا احتاجت من تعمل في هذا المجال إلى الاستفتاء ومعرفة رأي الشرع خاصة فيما استجد منها تحريماً للصواب والالتزام بشرع الله جل وعلا.

وقد ورد من إحدى السائلات سؤال عن حكم تملك وتأجير واستئجار صالونات تجميل النساء وحكم العمل فيها:

س: هل يجوز امتلاك الصالون النسائي أو العمل فيه؟.

أجاب الشيخ محمد بن صالح المنجد - حفظه الله - عنه بقوله:

الحمد لله: صالونات تجميل النساء لا تخلو -غالباً- من مخالفات شرعية، فإذا خلت من تلك المخالفات: أبيع تملكها، وجاز العمل فيها، ومن تلك المخالفات:

1. عمل النمص للحواجب، والوشم في الجسم، والوصل للشعر بالباروكة.
2. استعمال مواد تجميل تحتوي على مواد كيميائية ضارة بالبدن.
3. قص الشعر، أو صبغه، تشبهاً بكافرة، أو فاسقة.
4. استعمال الأظافر الصناعية، والرموش المستعارة.
5. قيام الرجال بتجميل النساء! وهذا منكر شنيع.

كما وردت بعض الفتاوى لعلماء اللجنة الدائمة

تملكها، وتأجيرها، واستئجارها، وحرم العمل فيها، والله أعلم (موقع الإسلام سؤال وجواب <https://islamqa.info/ar/120891>).

كما ورد سؤال لفضيلة الشيخ سامي بن عبدالعزيز الماجد عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام يقول: يا فضيلة الشيخ أنني أود أن أفتح مشغلاً للنساء حيث يحتوي على مساحة للشعر مزينة (كوافير) وخياطة نسائية وسوف أحضر مسلمات. سؤالي: هل يجوز أن أخوض في هذا المجال من العمل؟ وإذا لم أجد عاملات مسلمات. هل يجوز أن أحضر غير مسلمات؟ وجزاكم الله خيراً.

فأجاب: أما خوض هذا المجال من العمل فلا يظهر جوازه بشروطه، لا سيما من أهل الصلاح والغيرة على الأعراض وتعظيم الحرمات. ولعل هذه المشاغل النسائية أن تكون بديلاً يغني الغافلات العفيفات، ويصرفهن عن ارتياد المشاغل الأخرى التي تطاوع على انتهاك الحرمات وتعدي حدود الله، وتعين على ذلك، بل وتحض عليه وتغري به، حتى أصبح بعضها منبت سوء ينفذ من خلاله الفساد إلى نساء المؤمنين.

على أن القول بجواز الاتجار في هذا المجال مشروط بشروط يجب أن تتوافر فيه كما يفيد ما تقدم.

الشرط الأول: أن يُراعى في تلك المشاغل حفظ العورات والمنع من كشفها، فضلاً عن مطاوعة

فيما سبق ذكره حيث سئل علماء اللجنة الدائمة: تذهب بعض النساء إلى المشاغل النسائية التي يوجد بها عاملة كوافير، وتقوم هذه العاملة بحلق شعر المرأة غير المرغوب فيه، بما في ذلك شعر العورة المغلظة! خصوصاً ليلة زفافها، كما تقوم عاملة الكوافير بنمص شعر الوجه، ووصل شعر الرأس لمن ترغب في ذلك، فما حكم الشرع في هذا العمل؟ وجهونا، وبينوا لنا الحكم، أنابكم الله.

فأجابوا:

النمص وهو: إزالة شعر الحواجب، والوصل وهو: وصل شعر الرأس بشعر آخر، كلاهما كبيرة من كبائر الذنوب، لعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعلتهما، أو فعلت واحداً منهما، ولا يجوز كشف العورة إلا للزوج، قال تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) (المؤمنون: 5-6)، ومن حفظ الفرج: وجوب ستره، وتحريم النظر إليه، إلا لمن أحله الله له، أو عند الضرورة للعلاج الذي لا يمكن إلا بكشفها من أجله.

الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الشيخ عبد الله بن غديان، الشيخ صالح الفوزان، الشيخ بكر أبو زيد (فتاوى اللجنة، 1424هـ، ج: 17، ص: 131).

فإذا خلت محلات التجميل من هذه المخالفات: جاز تملكها، والعمل فيها، وإلا حرم

بدنها) ويؤمر الناس بمنع ما أحدثته العامة من جلاء العروسة على غير ذي محرم منها) (ابن عبد الرؤوف، 1955م، ص: 83).
 2. أن لا يكون في عملها مخالفة شرعية كالوصل والنمص ونحوهما.
 3. أن لا يكون المستخدم في التجميل مواداً محرمة كزيت الحشيش ودهن الخنزير ونحوهما.
 4. أن لا يكون مترتباً عليه إضرار بالمرأة ف(لا ضرر ولا ضرار).

المبحث الثالث

مشروعية الرقابة على التزيين النسائي

التجمل غريزة المرأة منذ الأزل لهذا أباح لهن الشارع من الزينة أكثر مما أباح للرجل من الذهب والحريز وغيرهما، وجاء الشرع الإسلامي بتهدئتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، ووردت آيات في كتاب الله وأحاديث في السنة النبوية تؤكد وجود هذه الغريزة وتبين حدودها وضوابطها. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعزز هذا الجانب فيهن ويوجه نساء المؤمنين إلى ضرورة التطهر وإبداء الزينة لمحارمهن والاهتمام بالجمال، ويحثهن على طلب مزيد منها عند أزواجهن. وقد كان صلى الله عليه وسلم يحث النساء على التجمل أمام أزواجهن وأن تظهر أمامه في أفضل صورة وأن يرى منها ما يسره، وكان

النساء على ذلك.
 الشرط الثاني: ألا يكون من أعمالها ما يفضي إلى تغيير خلق الله تعالى، كالوشم، والنمص، وتفليج الأسنان؛ لحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشحات والمستوشحات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات لخلق الله» (البخاري، ج: 6، ص: 69، رقم الحديث 4886).
 الشرط الثالث: ألا يكون في أعمالها كذلك ما يفضي إلى تشبه نساتنا بالكافرات فيما هو من شعارهن وسيماهن أو التشبه بالرجال كالمبالغة في قص الشعر، ونحو ذلك.

الشرط الرابع: ألا تطاوع النساء على تفصيل ثياب لا تستر العورة، أو تكشف ما تقتضي المروءة والحياء ستره، لا سيما وأن ذلك لا يخلو غالباً من التشبه بالكافرات.
 ومع توفر هذه الشروط فينبغي كذلك إظهار شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه المشاغل باللين وقصد النصح (موقع فتاوى الإسلام اليوم <http://www.islamport.com/d/2/ftw/1/26/2134.html>).
 وخلاصة القول أن الاتجار في تزيين النساء جائز بشروط:

1. أن تكون المزيينة امرأة أو من محارم المرأة إن كان رجلاً، فلا يجوز شرعاً أن ينظر إليها رجل أجنبي فكيف يمس جزءاً من

متبدلةً، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا، فجاء أبو الدرداء، فصنع له طعاماً، فقال: كل فيني صائماً، قال: ما أنا بآكل حتى تأكل، فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، فقال: نم، فنام، ثم ذهب يقوم، فقال: نم، فلما كان آخر الليل، قال سلمان: قم الآن، قال: فصلياً، فقال له سلمان: إن لرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، ولنفسك عليك حَقًّا، ولأهلك عليك حَقًّا، فأعط كل ذي حق حقه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «صدق سلمان» (البخاري، ج:7، ص:136، رقم الحديث 6139).

وإباحة التجميل تقتضي أن يكون بوسائل مباحة ولا تتعارض مع الشرع الإسلامي، لذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه نساء المؤمنين ويبين ما هو مباح وما هو محرم في هذا الجانب ويحتسب على من يخالف، ويراقب أمته في ذلك لتوجيهها الوجهة الإسلامية الصحيحة؛ فعن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه، أنه سمع أم الدرداء رضي الله عنها تقول: خَرَجْتُ مِنَ الْحَمَامِ فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَنْ أَيْنَ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟»، قَالَتْ: مِنَ الْحَمَامِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ أَحَدٍ مِنْ أُمَّهَاتِهَا إِلَّا وَهِيَ هَاتِكَةٌ كُلِّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ» (المسند، ج:44، ص:587، رقم

ينهى عن دخول الرجل على زوجته بعد غياب إلا بعد أن يعلمها لتستعد له وتصلح من نفسها وتحسن استقباله، فقد روى جابر بن عبد الله قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة، فلما قدمنا المدينة ذهبنا لندخل. فقال: «أمهلوا حتى ندخل ليلاً (أي عشاءً) كي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة» (مسلم، ص:927، رقم الحديث 1928). قال النووي: (وَمَعْنَى تَسْتَحِدُّ الْمَغِيبَةُ أَي تَزِيلُ شَعْرَ عَاتِقِهَا وَالْمَغِيبَةُ الَّتِي غَابَ زَوْجُهَا وَالِاسْتِحْدَادُ اسْتِفْعَالٌ مِّنْ اسْتِعْمَالِ الْحَدِيدَةِ وَهِيَ الْمَوْسَى وَالْمُرَادُ إِزَالَتُهُ كَيْفَ كَانَ) (النووي ج:13، ص:71). وقال الحافظ ابن حجر: يقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره، إما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة، فيكون ذلك سبب النفرة بينهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: (كي تستحد المغيبة، وتمتشط الشعثة)، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية، والشرع محرض على الستر وقد أشار إلى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله: (أن يتخونهم ويتطلب عثراتهم) (ابن حجر، ج:9، ص:123).

وقد سار صحابته على نهجه في هذا الجانب كغيره حيث أنكر سلمان الفارسي ترك إحدى الصحابيات التجميل خاصة أنها متزوجة؛ فعندما أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فرأى أم الدرداء

الحديث 27038، وصححه الألباني).

قال ابن قدامة: فأما النساء فليس لهن دخوله مع ما ذكرنا من الستر إلا لعذر من: حيض، أو نفاس، أو مرض، أو حاجة إلى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها، أو خوفها من مرض، أو ضرر، فيباح لها ذلك إذا غضت بصرها، وسترت عورتها. وأما مع عدم العذر فلا، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ، وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْنَعُوهَا النَّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً» - (أبو داود، ج: 4، ص: 39، رقم الحديث 4011، قال الألباني: حديث ضعيف)، (المغني، 1388 هـ، ج: 1، ص: 170).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: أومأت امرأة من وراء ستر بيدها كتاباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال: «مَا أَدْرِي أَيْدُ رَجُلٍ أَمْ يَدُ امْرَأَةٍ؟ قَالَتْ: بَلْ امْرَأَةٌ. قَالَ: لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً لَغَيَّرْتُ أَظْفَارَكَ - يَعْنِي بِالْحِنَاءِ» (أبو داود، ج: 4، ص: 77، رقم الحديث 4166، حسنه الألباني).

وكان للصحابة دور في الرقابة على هذا الجانب ويحتسبون على من يتجاوز حدود الشرع في ذلك؛ فقد ذكر الإمام القرطبي - رحمه الله - في تفسيره: (وكتب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح: أنه بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات

مع نساء المسلمين، فامنع من ذلك، وحل دونه، فإنه لا يجوز أن ترى الذميمة عرية المسلمة. قال: فعند ذلك قام أبو عبيدة وابتهل وقال: أيها امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه) (القرطبي ج: 12، ص: 233).

وعن سبيعة الأسلمية رضي الله عنها قالت: دخل على عائشة رضي الله عنها نسوة من أهل الشام، فقالت عائشة رضي الله عنها: ممن أنتن؟ فقلن: من أهل حمص، فقالت: صواحِبِ الحَمَامَاتِ؟!، فقلن: نعم، فقالت عائشة رضي الله عنها: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الْحَمَامُ حَرَامٌ عَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي»، فقالت امرأةٌ منهن: فلي بنات أمشطن بهذا الشراب، قالت: بأيّ الشراب؟ فقالت: الخمر، فقالت عائشة رضي الله عنها: أفكنت طيبة النفس أن تمتشطي بدم خنزير؟!، قالت: لا، قالت: فإنه مثله (المستدرک ج: 4، ص: 322، رقم الحديث 7784، وقال صحيح الإسناد).

فلا يكتفى بإباحة الطرق والوسائل بل يجب أن يكون ما يستخدم فيه من أدوات ومواد مباحاً أيضاً.

وكذلك ما كان من أم يعقوب في الرد على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه حين ذكر نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أمور من التجميل تفعلها النساء متجاوزات في ذلك

إليه واعترفت له بذلك.
فهذه الشواهد تدل على متابعة النبي صلى الله عليه وسلم لأمر الزينة وتسييرها وفقاً لشرع الله عز وجل، وكذلك اقتداء الصحابة به في ذلك ورقابتهم على أمور التزين والتجميل مما يدل على مشروعية الرقابة على التزين النسائي.

المبحث الرابع

جهات وإجراءات الرقابة على المشاغل النسائية في المملكة العربية السعودية

حرصت المملكة العربية السعودية على إقرار عدد من الأنظمة التي تتابع كافة المخالفات وتضمن صحة مسار العمل في جميع القطاعات. وفي مجال الرقابة على المشاغل النسائية تكاثفت عدة جهات لمتابعة العمل في هذا المجال ومحاسبة المخالفين فيه، منها: وزارة الداخلية ممثلة في الدفاع المدني، وكذلك وزارة العمل، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى جانب وزارة الشؤون البلدية والقروية، بالتنسيق فيما بينها، وفقاً لاختصاصات كل جهة، لضبط عموم المخالفات الموجودة في المشاغل النسائية الشرعية والصحية ووسائل السلامة وأنظمة العمل، والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، كما توفر كل من هذه القطاعات كوادر نسائية مؤهلة، للمشاركة في أعمال الرقابة على هذه المحلات.

ما شرع الله لهن والعقوبة المغلظة عليه؛ فيما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن الله الواشمات، والمستوشمات، والنامصات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب - وكانت تقرأ القرآن - فأنته فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات، والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فقال عبدالله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله، فقالت المرأة لقد قرأت ما بين لוחي المصحف فما وجدته فقال لئن كنت قرأته لقد وجدته قال الله عز وجل: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (الحشر: 7). فقالت المرأة فياني أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن. قال: اذهبي فانظري. قال: فدخلت على امرأة عبد الله فلم تر شيئاً. فجاءت إليه فقالت: ما رأيت شيئاً. فقال: أما لو كان ذلك لم نجامعها» (البخاري ج: 6، ص: 69، رقم الحديث 4886).
فعبداً بن مسعود رضي الله عنه أكد على نساء المسلمين نهي الشرع عن التزين بالوشم والنمص والتفليج، وكان قد نهى أهل بيته قبل هذا التأكيد؛ ولهذا كان لديه الثقة في أن يقول للمرأة التي اتهمتهم بمخالفة أمر الله: (اذهبي فانظري)، فلم تجد من حاجتها شيئاً وعادت

مستمدة أنظمتها من لائحة وزارة الشؤون البلدية والقروية والاشتراطات الخاصة بالمشاغل النسائية وإجراءات العمل فيها لضمان سلامة المستفيدات منها.

ومن خلال هذه المتابعات والجولات الرقابية التي تقوم بها البلديات في أنحاء المملكة لوحظ أن أكثر المخالفات التي تم رصدها على المنشآت النسائية هي: وجود مواد ومستحضرات منتهية الصلاحية وهذا يشكل خطراً كبيراً على من يتعاملن مع هذه المشاغل، ويأتي بالمرتبة الثانية على مستوى المخالفات عدم حمل عاملات المشاغل لشهادات صحية وهذا لا شك يؤثر تأثيراً سلبياً على أدائهن ويكون سبباً في نقل أمراض وانتشار العدوى بين مرتادات المشاغل. وكثير في الأونة الأخيرة ممارسة المشاغل للعلاجات الطبية التخصصية مثل استخدام أجهزة الليزر وحقن البوتكس والفيلر بدون ترخيص مما له تأثيرات خطيرة على النساء.

إضافة إلى هذه المخالفات لوحظ وبكثرة لجوء العاملات في المشاغل إلى استخدام وترويج الخلطات والمساحيق المصنعة محلياً، والتي لا تحمل أي شهادات صحية أو معتمدة، وبعضها تكون نسب المواد الكيميائية فيه مرتفعة وبشكل كبير وهذا بالطبع ستكون نتائجه وخيمة.

وقد أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية، القواعد التنفيذية لضوابط ممارسة نشاط التزيين

وتختص بالرقابة في الجانب الصحي - والذي تمثل المخالفات فيه الجانب الأكبر - وزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة العامة للغذاء والدواء، وجمعية حماية المستهلك؛ ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1 - وزارة الشؤون البلدية والقروية:

تضطلع وزارة الشؤون البلدية والقروية بدور هام ورئيس في الرقابة على المشاغل النسائية، حيث تقوم أمانة منطقة الرياض ممثلة في الإدارة العامة للخدمات النسائية بعمل جولات تفتيشية بصفة شبه يومية على المشاغل النسائية من قبل الطاقم النسائي المؤهل فيها، لمتابعة سير المشاغل وفق الضوابط المنصوص عليها وعدم وجود أي مخالفة تؤثر على الصحة العامة، وفي حال وجود أي مخالفات أو الإخلال بما تقضي به البلدية من ضوابط تقوم الأمانة بتطبيق ماورد في لائحة الغرامات والجزاءات ويلزم المشغل بتصحيح الوضع مع دفع الغرامة.

لذلك تحرص البلدية على استمرارية إرسال مندوبات لتفحص هذه المواد، وفي حالة اكتشاف أي غش أو تلاعب سواء في المستحضرات المستخدمة أو شهادات العاملات أو الصحة بشكل عام في المشغل وتحرر تقارير عنها وترفعها للإدارة المسؤولة والتي تتولى مسؤولية إيقاع عقوبات وغرامات مالية على تلك المشاغل المخالفة.

وتم وضع آلية محددة لعمل المشاغل النسائية

للقيام بجولات تفتيشية لمتابعة محلات التزيين النسائي وفقاً لاختصاصات كل جهة وضبط أي مخالفات والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، كما أن على كل جهة من هذه الجهات توفير الكوادر النسائية المؤهلة للمشاركة في أعمال التفتيش على محلات التزيين النسائي وإبلاغ وزارة العمل عن أي ملاحظات لها على تشغيل النساء كأجيرات في هذه المحلات، في حين تتولى الأمانات والبلديات إبلاغ المحلات القائمة والتي تمارس نشاط التزيين النسائي لتصحيح أوضاعها وفقاً لهذه القواعد خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بها. (موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية. <https://www.momra.gov.sa/MediaCenter/News/Newsdetails.aspx?ID=1373&type=News>) أكدت البلدية في نظامها على وجوب التزام المشاغل النسائية بضوابط العمل والبعد عن مخالفاته والتأكيد على إيقاع العقوبة على من يتجاوز، ومن هذه الضوابط:

أولاً: تمكن العاملات من المهنة وسلامتهن من الأمراض المعدية:

فقد ورد في المادة السادسة من القواعد التنفيذية لضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية (موقع أمانة مدينة الرياض):

1. أن لا يقل سنها عن خمس وعشرين سنة،

النسائي في جميع مناطق المملكة، وأكدت الوزارة على جميع المراقبين في الأمانات والبلديات بضرورة التأكد من تطبيق هذه القواعد عند الترخيص بمزاولة نشاط التزيين النسائي. وأوضحت الوزارة أن القواعد التنفيذية لضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي تهدف لتحقيق الانضباط اللازم لهذه النوعية من الأنشطة وضمان توفر كافة اشتراطات السلامة في مجال التزيين النسائي مع الالتزام بتقاليد وأخلاق المجتمع السعودي. وتتضمن قواعد ممارسة النشاط أن يكون العمل في مجال التزيين النسائي داخل المحل المرخص له بذلك دون استخدامه في ممارسة أي أنشطة أخرى، على أن تحصل العاملات في مجال التزيين النسائي على شهادات صحية من الأمانات والبلديات تثبت سلامتهن من الأمراض المعدية، كما تنص القواعد على أن تكون جميع المساحيق ومواد التجميل المستخدمة في التزيين متوافقة مع مواصفات الهيئة العامة للغذاء والدواء، وأن يتم توفير أجهزة تعقيم معتمدة لكافة الأدوات المستخدمة في التزيين النسائي. وشددت القواعد على عدم استخدام محلات التزيين النسائي أي أجهزة طبية أو إجراء عمليات تجميل أو إزالة الشعر بواسطة الليزر. وتقوم وزارة الداخلية ممثلة في الدفاع المدني ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العمل والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتنسيق فيما بينها

لضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية:

3 - توفير أجهزة تعقيم معتمدة من قبل جهة الاختصاص للأدوات المستخدمة في

التزيين النسائي.

رابعاً: عدم إجراء أي ممارسة طبية خارج نطاق اختصاصات المشاغل النسائية، كإزالة الشعر بالليزر أو تقشير البشرة أو ماشابهها:

فقد ورد في المادة الخامسة من القواعد التنفيذية لضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية:

على المتقدمة بعد حصولها على الترخيص

الالتزام بما يلي:

1. ممارسة النشاط داخل المحل المرخص له.

2. عدم استخدام المحل لممارسة أي نشاط غيره.

وورد في المادة الثامنة منها:

4. عدم استخدام أجهزة طبية أو إجراء عمليات تجميل أو إزالة الشعر بواسطة الليزر.

خامساً: عدم استخدام أو بيع أي منتج تجميلي مغشوش أو فاسد أو منتهى الصلاحية:

حيث ورد في المادة الحادية والثلاثين من نظام

منتجات التجميل الصادر بمرسوم ملكي رقم

م/ 49 وتاريخ 18/ 6/ 1436 هـ:

وتستثنى من ذلك الحاصلة على دبلوم التجميل من إحدى الكليات التقنية للبنات، التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أو ما يعادل الدبلوم معتمداً من المؤسسة.

2. أن تحصل على شهادة صحية من الأمانة/ البلدية تثبت سلامتها من الأمراض المعدية.

3. أن تكون العاملات اللاتي يتولين مباشرة العمل في المحل من غير السعوديات من ذوات الخبرة أو لديهن شهادات في هذا النشاط.

4. أن يكون لدى العاملات اللاتي يباشرن تنظيف البشرة شهادة بممارسة هذه المهنة.

ثانياً: جودة الأدوات والمواد المستخدمة في التجميل:

فقد ورد في المادة الثامنة من القواعد التنفيذية لضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية:

2. أن تكون المساحيق وأدوات التجميل المستخدمة في التزيين متوافقة مع مواصفات الهيئة العامة للغذاء والدواء.

ثالثاً: توفر أجهزة تعقيم للمواد المستخدمة:

فقد ورد في المادة الثامنة من القواعد التنفيذية

مقطوعة عن كل عاملة، مع إبعاد العاملات المصابات حتى يتم شفاؤهن. وعند تكرار المخالفة تضاعف الغرامة مع إغلاق المحل لمدة لا تتجاوز أسبوع.

3. وفي حالة تدني مستوى النظافة الشخصية للعاملات غرامة من 300 إلى 500 ريال غرامة مقطوعة عن كل عاملة. وعند تكرار المخالفة تضاعف العقوبة.

4. استخدام المحل للنوم، غرامة من 200 إلى 500 ريال عن كل عاملة مخالفة.

5. عدم ارتداء الزي غرامة 100 ريال عن كل عاملة مخالفة.

6. عدم نظافة الفوط والأدوات المستخدمة غرامة من 100 إلى 200 ريال.

7. عدم توفير جهاز تعقيم غرامة من 500 إلى 2000 ريال.

كما وضعت سجلاً للرقابة الصحية يهدف إلى التأكد من التزام أصحاب المنشآت بالاشتراطات الصحية سواء كانت الاشتراطات عامة حصلت المنشأة بمقتضاها على ترخيص التشغيل ومزاولة العمل، أو اشتراطات خاصة وقواعد للنظافة العامة، أو خاصة بالعاملين من حيث حصولهم على شهادات صحية سارية المفعول، ويتم متابعة مدى تنفيذهم لهذه الاشتراطات وتطبيقها على أرض الواقع، وإثباته في هذا السجل من قبل المراقبين.

<https://www.alriyadh.gov.sa/ar/>

[/municipality/conditionregul/Documents](https://www.alriyadh.gov.sa/ar/municipality/conditionregul/Documents)

سجل 20% الرقابة 20% الصحية.pdf).

يعد مخالفاً لأحكام هذا النظام كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال الآتية:

1. خدع أو غش في المنتج التجميلي.

2. تداول منتج تجميلي مغشوش أو فاسد أو منتهى الصلاحية أو مخالف لبياناته المدرجة.

3. استعمال معلومات غير صحيحة للترويج للمنتج التجميلي، سواء عليه أو في الدعاية له.

كما منعت وجود المساج والحمامات المغربية في المشاغل النسائية، وأعطت المشاغل مهلة بمدة سنة لتصحيح الأوضاع وفق القواعد والضوابط، وفصل نشاط الخياطة عن نشاط التزيين كل في محل منفصل.

وقد وضعت وزارة الشؤون البلدية والقروية تفاصيل العقوبات لكل المخالفات الصحية التي تقع في مختلف الجهات ومنها المشاغل النسائية:

1. ففي حالة تشغيل عاملات ليس لديهن شهادات صحية أو لديهن شهادات صحية منتهية تغرم الجهة 500 ريال غرامة مقطوعة عن كل عاملة مع إبعادها عن العمل إلى حين حصولها على شهادة صحية. وعند تكرار المخالفة تضاعف الغرامة.

2. وفي حالة وجود عاملات تظهر عليهن أعراض مرضية أو بهن جروح أو بثور غرامة 1000 إلى 2000 ريال غرامة

ويتم تجديد السجل مع تجديد الرخصة، وتلتزم المشاغل بالحفاظ عليه من التلف والضياع، وتتعرض للغرامة المالية في حال تم التغيير أو التحريف فيه طبقاً للائحة الجزاءات والغرامات. كما تلتزم بإبرازه للمختصين عند قيامهم بالرقابة الصحية على المشغل. ويتضح من خلال الجدول التالي عدد الجولات الرقابية التي قام بها قسم الرقابة في أمانة مدينة الرياض والمخالفات المضبوطة والعقوبات المطبقة:

جدول (1)

الجولات الرقابية التي قام بها قسم الرقابة في أمانة الرياض والمخالفات والعقوبات

سنة 1438هـ	سنة 1437هـ	سنة 1436هـ	
18956	17510	23105	الزيارات
5412	5168	4326	إشعار مراجعة
434	477	248	إشعار إغلاق
379	841	956	إشعار ضبط وصادرة وإتلاف
13848316	2069220	1095592	الغرامات
275	187	174	جولات الطوارئ

المستحضرات الواردة. كما أنشأت إدارة متخصصة في متابعة المنتجات التجميلية ووضع معايير لخطورة المنتج. وصدر نظام خاص للمنتجات التجميلية تنفذه الهيئة العامة للغذاء والدواء يلزم فيه كل من يدخل منتجات تجميلية إلى المملكة بإدراج المنتج لدى الهيئة؛ جاءت تفاصيله على النحو التالي:

المادة السادسة: لا يجوز استيراد أو تداول المنتج التجميلي في المملكة إلا بعد إدراجه لدى الهيئة والحصول منها على شهادة إدراج وفق الضوابط والشروط التي تحددها اللائحة.

ونظراً لتعدد طرق الغش في المستحضرات والدقة في نسخ المعلومات للمنتج الأصلي وتثبيتها في المقلد وتفشي الظاهرة سعت الأمانة لتأهيل موظفاتها للتعرف عليها واكتشافها وتمييز الأصلي من المقلد، كما أكدت أن المفتشات سيتم تعيينهن قريباً من حملة تخصص الصيدلة لمعرفة محتويات هذه المنتجات.

2 - الهيئة العامة للغذاء والدواء:

أنشأت الهيئة العامة للغذاء والدواء قسماً خاصاً بالتجميل يقوم بمراقبة المستحضرات التجميلية المصدرة للمملكة ومختبرات لتحليل

- المادة التاسعة: يكون المدرج مسؤولاً عن الآتي:
1. مأمونية المنتج التجميلي.
 2. ألا يسبب المنتج التجميلي أي ضرر بصحة المستخدم تحت الظروف العادية للاستخدام وفقاً لإرشادات الاستخدام والتخلص منه الموضحة في بيانات الملصق التعريفي للمنتج.
- المادة الحادية عشر: يجب أن يحتوي كل منتج تجميلي على بيانات أو ملصق تعريفي وفقاً لما تحدده اللائحة.
- 11-1-1 ل) يجب أن يحتوي كل منتج تجميلي على البيانات التالية:
1. اسم المنتج والاسم أو العلامة التجارية واسم المصنع وعنوانه أو الشركة المنتجة وعنوانها.
 2. صلاحية المنتج.
 3. أي تحذيرات أو تنبيهات خاصة يتعين أن تلاحظ عند الاستخدام، وأي معلومات تحذيرية خاصة عن المنتج للاستخدام المهني.
 4. وظيفة المنتج وطريقة استخدامه ما لم يكن ذلك واضحاً من أسلوب تقديمه.
 5. قائمة مكونات المنتج.
 6. تاريخ الإنتاج ورقم التشغيل، أو أحدهما.
7. الحجم أو الوزن الصافي للمنتج.
8. بلد المنشأ.
9. تعليمات تخزين المنتج.
10. أي بيانات أخرى تحددها الهيئة.
11. ل) 2- ل) تحدد الهيئة البيانات اللازم كتابتها باللغة العربية على المنتج.
- وإنفاذاً لدور الهيئة العامة للغذاء والدواء الرقابي وضمان جودة منتجات التجميل المستهلكة في المملكة، يقوم قطاع الدواء بالهيئة متمثلاً بإدارة منتجات التجميل بتحليل العديد من منتجات التجميل المتنوعة دورياً بهدف الوقوف على مأمونيتها ومطابقتها للمواصفات الفنية المنصوص عليها، كما تصدر الهيئة العديد من التحذيرات والتقارير بهدف توعية مستهلكي منتجات التجميل ونشرها على صفحاتها الإلكترونية إلى جانب نشرها في الصحف المحلية والوسائل الإعلامية الأخرى. (موقع الهيئة. <https://www.sfda.gov.sa/ar/cosmetic/Pages/Warnings.aspx>).
- إضافة إلى ذلك نشرت قائمة بالمخالفات والعقوبات المطبقة على من يرتكبها (موقع الهيئة <file:///C:/Users/A/Downloads/irregularities%20schedule.pdf>).
- ومنها:

جدول (2)

قائمة المخالفات التي أصدرتها الهيئة العامة للغذاء والدواء فيما يخص منتجات التجميل

المخالفة	المدرج/ المستورد	المصنع المحلي	مستودع توزيع	منفذ بيع بالتجزئة
تداول منتج غير مدرج	30000 ريال	30000 ريال	15000 ريال	1000 ريال
تداول منتج غير آمن لاحتوائه على مادة محظورة	50000 ريال	50000 ريال	-	-
تداول منتج غير آمن لاحتوائه على مادة مقيدة مخالفة لشروط تقييدها	50000 ريال	50000 ريال	-	-
تداول منتج غير آمن لعدم احتوائه على التحذيرات اللازمة	20000 ريال	20000 ريال	-	-
تداول منتج غير آمن لعدم كتابة كامل البيانات على العبوة حسب اشتراطات الملصق التعريفي	5000 ريال	5000 ريال	-	-
تداول منتج غير آمن لأسباب أخرى	50000 ريال الحد الأدنى	50000 ريال الحد الأدنى	25000 ريال	1000 ريال
عدم توثيق بيع المنتج التجميلي بالجملة	30000 ريال	30000 ريال	15000 ريال	-
تداول منتج تجميلي أعلنت الهيئة إلغائه أو حظره أو سحبه أو استدعائه أو تعليق تداوله	50000 ريال	50000 ريال	25000 ريال	1000 ريال
تغيير محتوى المنتج	20000 ريال الحد الأدنى	20000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	2000 ريال الحد الأدنى
تغيير هوية المنتج	20000 ريال الحد الأدنى	20000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	2000 ريال الحد الأدنى
تغيير مصدر المنتج	20000 ريال الحد الأدنى	20000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	2000 ريال الحد الأدنى
تداول منتج فاسد	50000 ريال الحد الأدنى	50000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	1000 ريال الحد الأدنى
تداول منتج مغشوش	50000 ريال الحد الأدنى	50000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	1000 ريال الحد الأدنى
استيراد أو صنع أو طبع أو حيازة أو بيع أو عرض عيوب أو أغلفة لمنتج تجميلي معين بقصد الغش	50000 ريال الحد الأدنى	50000 ريال الحد الأدنى	10000 ريال الحد الأدنى	5000 ريال الحد الأدنى
تقديم معلومات غير صحيحة متعلقة بالمنتج التجميلي	30000 ريال	30000 ريال	-	-
تداول منتج منتهي الصلاحية	50000 ريال	50000 ريال	25000 ريال	1000 ريال
الإعلان والترويج عن منتج تجميلي غير مدرج	50000 ريال الحد الأدنى	50000 ريال الحد الأدنى	25000 ريال الحد الأدنى	3000 ريال الحد الأدنى
الإعلان والترويج عن منتج تجميلي مخالف لضوابط وشروط الدعاية والإعلان	25000 ريال الحد الأدنى	25000 ريال الحد الأدنى	12500 ريال الحد الأدنى	1000 ريال الحد الأدنى

خطيرة خاصة للكلى والكبد والجلد. كما قامت الهيئة بتدريب موظفات البلدية على معرفة اشتراطات المواد التجميلية وطرق الغش في المنتجات والمستحضرات التجميلية، وتلقى استفساراتهن بصفة دائمة.

كما تتعاون مع البلدية في تحليل المستحضرات التي ترسل لهم من قبلها والتي لا تكون واضحة المحتوى أو المصدر. وتتواصل معها بصفة مستمرة لتحديد أكثر المدن والمنافذ خطورة لتكثيف الرقابة عليها ومتابعتها.

كما تقوم الهيئة بشراء عينات من مواد التجميل من المشاغل النسائية وبعد ذلك يتم فحصها والتأكد من صلاحيتها للاستخدام للأغراض المعدة لها، وفي حال عدم صلاحيتها يتم مصادرتها ومعاينة الجهة المسؤولة.

واشترطت على أي مورد لمنتج تجميلي أن يدرج المنتج ويسجله لدى الهيئة وعلى كل مشتر منتج أن يتأكد أنه مدرج لدى الهيئة ويحتفظ بإيصالات الشراء من بائعه حتى يخلي مسؤوليته من أي ضرر يترتب عليه.

وقد خصصت الهيئة رقماً مجانياً لتلقي البلاغات على المخالفات ويتم التعامل معها بصفة عاجلة وهو (1999).

3 - جمعية حماية المستهلك:

تهدف الجمعية إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع

وأنشأت الهيئة (المختبر الوطني للرقابة على الدواء ومنتجات التجميل)، ويُعد المختبر الحكومي الوحيد الذي يحلل المستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل، وأحد المختبرات المرجعية التي تعتمد عليها دول مجلس الخليج العربي لتقييم جودة الأدوية في مرحلة التسجيل. ويستقبل نحو 5000 عينة سنوياً، تُحلل بواسطة أحدث الأجهزة، ويديرها أكفاء من مختلف التخصصات الطبية والعلمية والبيطرية.

(موقع الهيئة <https://www.sfda.gov.sa/ar/news/Pages/h27-12-2017a5.aspx>)

ومن الجانب التثقيفي للمجتمع عامة وللنساء بشكل خاص أصدرت الهيئة كتيباً يحوي طرق الغش في منتجات التجميل حتى يكون لديهم وعي كاف بها ومعرفة ذاتية بتلك الوسائل؛ كإضافة مواد كيميائية أو مواد لا ينبغي تواجدها في منتجات التجميل لما قد تسببه من أضرار، كما أن الغش قد يكون بإضافة إدعاءات طبية أو إدعاءات تجميلية مبالغ فيها على الملصق الخارجي للمنتج التجميلي لجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين، (file:///C:/Users/A/Downloads/tajmil.pdf)

وضمنت الكتيب نماذج من المنتجات التجميلية التي يكثر فيها الغش منها: الغش في منتجات تبييض البشرة والتي لاقت رواجاً بين المستهلك رغم خطورتها حيث تتسبب في أمراض

خاطئة ينبغي أن تُحذر منها النساء. إضافة إلى هذه الجهات فإن لوزارة التجارة والاستثمار جهوداً جبارة في الرقابة الصحية على المستحضرات التجميلية حيث تقوم بجولات رقابية، على المصانع والمستودعات، والأسواق، والمحال التجارية، للتأكد من نظامية أعمالها، وعدم وجود ممارسات غش، وتحايل على المستهلكين.

خاتمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد:

فبعد هذا التطواف الموضوعي في أحكام التزيين النسائي واحتساب النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته على مخالفاته، ومن خلال الجهود الرقابية على المشاغل النسائية في المملكة العربية السعودية اتضح لنا حجم الفساد المتعلق بالنواحي الصحية وكونه يشكل خطراً على سلامة المستهلكين حيث غزا المشاغل عدد من المنتجات التجميلية المقلدة والمصنعة يدوياً والمغشوشة إضافة إلى وجود ممارسات خاطئة من قبل العاملات أثرت على الصحة وأضرت بعدد كبير من النساء .

وقد لحظنا كثافة الرقابة وصرامة المملكة العربية السعودية في التعامل مع هذا الفساد من خلال:

1. ما تتضمنه أنظمة الدولة من إجراءات

عنها، وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وحمائته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، وتبصيره بسبل ترشيده الاستهلاك. (نظام الجمعية // https://cpa.org.sa/?page_id=26)

وتقوم الجمعية بحملات توعوية في مختلف المجالات لتوعية المواطنين تجاه التعامل مع مختلف الجهات الخدمية، وتوضح ما يجب عليه الحذر منه عند استخدام المواد التي تقدمها.

وفي سلسلة توعوية لها (حذرت جمعية حماية المستهلك السيدات من مخاطر انتقال العدوى في صالونات التجميل والمشاغل النسائية. حيث أشارت إلى أن الممارسات غير الآمنة في إجراء عمليات تنظيف اليدين والقدمين ووضع مساحيق التجميل يمكن أن تنقل أمراضاً معدية، بما في ذلك أمراضاً خطيرة كأمراض الكبد الفيروسية والتي يمكن أن تنتقل عبر استخدام الأدوات الملوثة. وأكدت على ضرورة استخدام السيدات لأدوات العناية والتنظيف والمستحضرات الخاصة بهن، وعدم مشاركة الآخرين فيها مطلقاً). (موقع

الجمعية // <https://cpa.org.sa/?news=4210>)

ويتضح مما سبق الدور الرقابي الذي تقوم به جمعية حماية المستهلك على المشاغل النسائية وإطلاعها على ما يحدث داخلها من ممارسات

تستخدم وتتداول في المشاغل النسائية من خلال وسائل متعددة.

توصيات:

1. زيادة العقوبات المطبقة على أصحاب المشاغل ليتناسب مع حجم المخالفة وأثرها.
2. تخصيص قسم خاص في جهات الرقابة للرقابة على المشاغل وتكثيف الزيارات حتى يكون هناك مزيد ضبط لمخالفاتهم.
3. توعية النساء بمخالفات المشاغل الصحية وخطورة المواد المصنعة فيها، ودورهن في كشفها والتبليغ عنها.

أسأل الله أن ينفذ هذه الجهود ويحفظ البلاد والعباد.

المصادر والمراجع: أولاً: المراجع العربية

- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1407هـ / 1986م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار الريان للتراث.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1415هـ / 1995م). الإصابة في تمييز الصحابة. دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي أحمد معوض. ط.1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني. (1421هـ / 2001م). المسند.

- وعقوبات لمن يخالف في هذا المجال.
2. زيادة الغرامات المالية بين فترة وأخرى لتكرار المخالفة وتمادي أصحاب المشاغل النسائية فيها.
 3. الزيارات الدورية من قبل الأقسام النسائية في وزارة الشؤون البلدية والقروية، واستخدام الإشعارات عند الزيارة، والتأكد من التزام صاحبة المنشأة بتنفيذ الشروط الصحية والتأكد من سلامة البيانات المدونة على العبوات، وخلو المشغل من المستحضرات المقلدة والمصنعة يدوياً والمحظورة الاستخدام وتطبيق الجزاءات والغرامات في حال وجود أي من هذه المخالفات.
 4. تخصيص مراكز لتلقي البلاغات حرصاً منها على رضى المستفيدين من خدماتها. فقد خصصت وزارة الشؤون البلدية والقروية الرقم 940 لتلقي البلاغات، وخصصت الهيئة العامة للغذاء والدواء الرقم 19999.
 5. متابعة الهيئة العامة للغذاء والدواء لمستحضرات التجميل في المشاغل عن طريق شراء منتج بين فترة وأخرى وفحصه للتأكد من صلاحيته.
 6. إسهام جمعية حماية المستهلك الفاعل في التوعية والتحذير من الغش في المواد التي

- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك. (1998 م). سنن الترمذي. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. (1422 هـ/2002 م). المستدرک علی الصحیحین. ط.2، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدويش، أحمد بن عبدالرزاق (جمع وترتيب). (1424 هـ/2003 م). فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. ط.5، الرياض: دار المؤيد.
- الربيع، عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن علي. (1433 هـ/2012 م). البحث العلمي حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته. ط.6، الرياض: توزيع مكتبة العبيكان.
- رزوق، محمد. (1994 م). المرأة من خلال كتاب المدخل لابن الحاج. مجلة المناهل، (43).
- الصنعاني، عبدالرزاق بن همام. (1403 هـ/1983 م). المصنف. المكتب الإسلامي.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. (1384 هـ/1964 م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط.2، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القشيري، مسلم بن الحجاج. (1427 هـ/2006 م). صحيح مسلم. تحقيق: أبوقتيبة نظر بن محمد الفاريابي. ط.1، الرياض: دار طيبة.
- المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد. (ب.ت). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. ط.2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المنساوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري. (1356 هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير. ط.1، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- المنساوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري. (1408 هـ/1987 م). النزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية. تحقيق: د. عبد الحميد تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، بإشراف د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. ط.1، مؤسسة الرسالة.
- ابن عبدالرؤوف، أحمد بن عبدالله. (1955 م). رسالة في آداب الحسبة والمحتسب. تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي. (1388 هـ/1968 م). المغني. مكتبة القاهرة.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. (1412 هـ/1991 م). البداية والنهاية. بيروت: مكتبة المعارف.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء الكتب العربية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأفرقي. (2003 م). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (ب.ت). سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1419 هـ/1998 م). صحيح سنن أبي داود. ط.1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1419 هـ/1998 م). ضعيف سنن أبي داود. ط.1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1422 هـ/2002 م). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. ط.1، الرياض: مكتبة المعارف للطباعة والنشر.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. (1414 هـ/1994 م). صحيح البخاري. طبعة محققة على عدة نسخ وعن نسخة فتح الباري التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز. دار الفكر.

- Al-Manawi, Z. (1937). *Faid algader sharh algami alsagir (in Arabic)*. Cairo: Great Trading Bookshop.
- Al-Manawi, Z. (1987). *Alnuzha alzahiah fi ahkam alhamam alshriah wa altibia (in Arabic)*. (Annotated by Himdan A.). Cairo: Aldar Almasiriah Allibnaniah.
- Al-Mardawi, A. (n.d) *Al-insaff (in Arabic)*. Dar Ehia Arabic Heritage.
- Al-Nawawi, A. (1972). *Alminhag sahih Muslim Bin Alhagag (in Arabic)*. Beirut: Dar Ihya Alturas Alarabi.
- Al-Nisai, A. (1993). *Sunan alnisai (in Arabic)*. (Annotated by Alsiuti, A.) Beirut: Dar Almarifah.
- Al-Qushayri, M. (2006). *Sahih Muslim (in Arabic)*. (Annotated by Abu Qutibah N.) Riyadh: Dar Taybah.
- Al-Rabiah, A. (2012). *The reality, sources, elements, approaches, writing, printing, and discussion of scientific research (in Arabic)*. Riyadh: Alibikan Bookshop Distribution.
- Al-Sanani, A. (1983). *Almusanaf (in Arabic)*. Islamic office.
- Al-Tirmudi, M. (1998). *Sunan alturmuzi (in Arabic)*. (Annotated by Marouf, B). Beirut: Dar Algarb Alislami.
- General Authority of Food and Drug. *Cheating in beauty products (drug sector) medicine education program*. Riyadh.
- Ibn Abdulraouf, A. (1955). *A Message in the Literature of Alhissbah and Almohtseb (in Arabic)*. (Annotated by Profinsal, L.). Cairo: French Institute for Oriental Archaeology.
- Ibn Hajar, A. (1986). *Fath Al-Bari (in Arabic)*. (annotated by Sahih AlBukhari). Dar al-Rayyan Heritage.
- Ibn Hajar, A. (1995). *Al-issaba fi tamyiz essahaba (in Arabic)*. (Annotated by Abdulmawjoud, A. and Moawad, A.). Beirut: Scientific Library House.
- Ibn Hanbal, A. (2001) *Almsnad (in Arabic)*. (Annotated by Arnaout, S., Murshed, A. and others) Risala Publications.
- Ibn Katheer, A. (1991) *The beginning and the end (in Arabic)*. Beirut: Al-Maerif Library.
- Ibn Majah, A. (n.d) *Sunan Ibn Majah (in Arabic)*. (Annotated by Abdel-Baki, M. F.) Arabic Books Revival Publications.
- Ibn Manzoor, M. (2003). *Lisan al-Arab (in Arabic)*. Beirut: Dar Sader.
- Ibn Qudaamah, A. (1968) *Al Mughani (in Arabic)*. Cairo: Cairo Library.
- Razouq, M. (1994). Women depicted in Almudkhel by Ibn-Alhaj (in Arabic). *Almanahel Magazine*, 43.
- صالح حمدان. ط.1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار. (1414 هـ). سنن النسائي. بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي. ط.3، بيروت: دار المعرفة.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري. (1392 هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط.2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيئة العامة للغذاء والدواء. الغش في منتجات التجميل - قطاع الدواء - برنامج التثقيف الدوائي. الرياض. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. (1414 هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: مكتبة القدسي.

ثانياً : المراجع الأجنبية والعربية المترجمة

- Abou Daoud, S.(n.d) *Sunan Abi Daoud (in Arabic)*. (Annotated by Abdul Hamid, M.) Beirut: Egyptian Library.
- Al-Albani, M. (1998). *Da 'eef Sunan Abi Daoud (in Arabic)*. Riyadh: Al Maaref Library for Publishing and Distribution.
- Al-Albani, M. (1998). *Sahih Sunan Abi Daoud (in Arabic)*. Riyadh: Al Maaref Library for Publishing and Distribution.
- Al-Albani, M. (2002). *A series of authentic Hadiths and some of its jurisprudence and its benefits (in Arabic)*. Riyadh: Knowledge Office.
- Al-Bukhari, A. (1994) *Sahih Bukhari (in Arabic)*. (Annotated by Sheikh Abdullah bin Baz, A.) Dar Al Fikr.
- Al-Dawish, A. (2003) *Standing committee for science researches and Eftaa (in Arabic)*. Riyadh: Dar Almuayad.
- Al-Gortubi, A. (1964). *Algami Liahkam AlQuran (in Arabic)*. (Annotated by Albardoni A. and Atfaesh I.). Cairo: Dar Alkutob Almasriah.
- Al-Haithamy, N. (1993). *Mojama alzwawed wmnba alfwawed (in Arabic)*. Cairo: Alqudsi Library.
- Al-Hakim, A. (2002). *Almustadrik Ala Alsahihain (in Ara-*